الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

# حق الفلاحين والفلاحات في النفاذ إلى الأراضي الفلاحية الدولية

ورقة سياسات

## الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات AFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية.

وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

## منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في منطقتنا. تساهم في فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة في المنطقة العربية لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك لتجسير الفجوة بين منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والنخب السياسية المختلفة. للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة. www.afalebanon.org

وفي هذا الإطار يقوم المنتدى بإنتاج علمي يساهم في تطوير المعرفة والوعي بأوضاع المنطقة العربية وقضاياها، طرح بدائل على مستوى السياسات والخطاب والكوادر وحتى المساحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتعامل مع قضايا المنطقة ومشكلاتها، وسد الفجوة بين مكونات المجال العام من مجتمع مدني وأكاديميا وصنّاع قرار. وذلك من خلال إنتاج المعرفة وتمكين مختلف الفاعلين في المنطقة العربية من الاستفادة منها. وذلك عبر برنامجين تندرج تحتهما الموضوعات المختلفة ذات الصلة، البرنامج الأول حول التحولات السياسية والحركات الاجتماعية، والثاني عن العدالة الاجتماعية واللامساواة.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

هذا الإصدار لا يعبر عن رأيي كتابه/ كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من شركاءه.

الصور المستخدمة في الإصدار كلها من مصادر مفتوحة.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

# حق الفلاحين والفلاحات في النفاذ إلى الأراضي الفلاحية الدولية

## ورقة سياسات

## الباحث: محمد علي بوعلاق

كاتب وناشط بالمجتمع المدني ولد في 11جانفي 1991
في قرية بريف مكثر من ولاية سليانة.
حاصل على ماجيستير في البرمجيات الحرة.

## مراجعة منهجية

منتدى البدائل العربي للدراسات

## مراجعة تقنية

ليلي الرياحي

مهندسة معمارية واستاذة جامعية.

مناضلة وباحثة السياسات العمومية

## تدقيق لغوي

أحمد الشبيني

## تصميم

محمد علاء

# حق النفاذ إلى الأرض وهشاشة وضع العمال الزراعيين

إن النقص الحاصل في إنتاج الغذاء الموجه إلى الاستهلاك المحلي، في جزء منه نتاج تراكم المشكلات المتعلقة بالنفاذ إلى الأراضي الفلاحية.

لم تنجز أيٌّ من السلطات التي تعاقبت على البلاد إصلاحًا زراعيًّا منذ محاولة أحمد بن صالح، من خلال تجربة التعاضد1 التي انطلقت بداية الستينيات وزاوجت بين مساهمات الأراضي الفلاحية الدولية ومساهمات صغار ومتوسّطي الفلّاحين، وتشير الإحصاءات إلى أنّ في سنة 1968 وقعت هيكلة 1.7 مليون هكتار صلب كوحدات تعاضدية للإنتاج الفلاحي، لتتطوّر إلى مجموع 1592 وحدة تضمّ 295414 مُتعاضدًا على مساحة إجمالية تُقدَّر بـ 3.8 مليون هكتار في 30 جوان 1969. بقيت 17 وحدة تعاضدية إلى اليوم تعاني أغلبها اختلالًا في الميزانيات المالية ونقصًا في نصاب المتعاضدين.

نهاية التعاضد لم تنهِ ملكية الدولة للأرض1 حيث من جملة الأراضي القابلة للزراعة في تونس التي تبلغ حوالي 5 ملايين هكتار تمثل الأراضي الفلاحية الدولية 5%، وهذه الأرض تبلغ مساحتها 500 ألف. 156 ألف هكتار منها تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية والبقية تم إسنادها إلى مستثمرين (شركات إحياء وتنمية فلاحية) كذلك إلى فنيين شبان. تم هذا إثر الاستشارة الوطنيّة الأولى حول الأراضي الدوليّة الفلاحية سنة 1990 والتي تندرج ضمن التوجهات العامّة للدولة منذ التسعينيات الرامية إلى إشراك الخواص في الاستثمار.

يخوض العمال الفلاحيون بالضِّياع التي يشرف عليها ديوان الأراضي الدولية كذلك الضِّياع التي يستغلها مستثمرون فلاحيون (مقاولون فلاحيون) نضالًا من أجل إنهاء وضعهم التشغيلي الهش. هؤلاء العمال الزراعيون يتوزعون بين (عمال عرضيين موسميين، عمال بعقود هشة، وقلة قارون) يشترك جميعهم في هشاشة الوضع الاجتماعي رغم أنهم المنتجون الحقيقيون للغذاء. يقوم المستثمرون وبمجرد تسلمهم للضياع بطرد العمال واستبدال بهم آخرين على غرار ما حدث في ضيعة المصير من معتمدية قعفور ولاية سليانة.

أما ديوان الأراضي الدولية فيشهد اختلالًا على مستوى التوازنات الماليّة ما أثّر في نسق الاستثمارات التي لم تتعدّ 58% من تقديرات عقد البرنامج (2006-2002) من دون اعتبار تربية الماشية. وقد تسبّب ضعف الاستثمارات في تقادم وسائل الإنتاج ممّا انعكس سلبًا على مردوديّة جلّ الأنشطة.

العمال(ات) الفلاحيون هم فلاحون دون أرض أنتجهم سياق سياسي مختل التوازن. يساهمون في إنتاج الغذاء بالجهد والمعرفة، إلا أن المستفيد الأكبر يكون المقاول الفلاحي الذي لا تربطه بالأرض إلا العلاقة الاستثمارية (لا يعمرها ولا يقيم فيها). يلجأ أغلب العمال نتيجة ضعف الأجر الأدنى الفلاحي وموسمية العمل إلى النزوح إلى أحزمة المدن، ما يفرِّغ الأرياف من سكانها وقد يجعل منها مرتعًا للمجموعات المتطرفة والجريمة، أما النازحون الجدد فينضمون إلى جحافل الفقراء والباحثين عن شغل، في حين يتمتع المقاول الفلاحي بأرض لا ينتمي إليها ثقافيًّا (ليس فلاحًا) ولا تساهم في تنمية المنطقة الموجودة فيها مما يقوي الإحساس باللامساواة بين السكان المحيطين بأراضي الدولة والوافدين بدعوى الاستثمار. يموت الفلاحون دون أرض في وسائل نقل لا تلائم حقوق الإنسان (عربات مخصصة لنقل البضائع أو الماشية) ولا يتمتعون بتغطية اجتماعية.

1. عرفتها تونس في الفترة بين 1962و1969تقوم على ضرورة اعتماد المجمعات التعاونية أو التعاضدية لوسائل الإنتاج التي تشرف عليها الدولة وتوزع ثمارها على المتعاضدين كل بحسب مساهمته بعد تأميم الدولة كل الأراضي الصالحة للزراعة.

## أهمية نفاذ العمال الزراعيين إلى الأرض، وخطورة تركهم في هذا الوضع الهش

تستورد تونس 70% من احتياجاتها من الحبوب ما يجعلها ترزح تحت تبعية غذائية رهينة للتحولات الدولية، وما الحرب الروسية الأُكرانية إلا دليلًا حاسمًا يؤكد على ضرورة البحث عن حلول محلية وبديلة. لا تلتزم أغلب شركات التنمية الفلاحية2 بكراسات الشروط، في ظل واقع من اللامساواة الاجتماعية والجندرية الذي كرسته سياسات انتزاع الأرض وبالتالي وسائل الإنتاج الخاصة بالمجتمعات الريفية.

السياسات الفلاحية الاستنزافية والموجهة إلى التصدير والمستنزِفة للموارد المائية في الوقت نفسه تستخدم بشكل مفرط الأطنان من المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية من أجل تكثيف الإنتاج عبر تغذية التربة والزراعات، ويُعرف عن مثل هذه التقنيات أنها تؤثر بشكل سلبي في الموارد الطبيعيّة. كما يعتمد هذا النموذج الإنتاجي المكثف على الجانب الاستنزافي، إذ يُعتبر أيضًا أحد العوامل الرئيسية المتسبّبة في التغير المناخي.

لا يمكن اعتبار تشغيلية المقاولين الفلاحيين (شركات الإحياء والتنمية الفلاحية) ذات أهمية، إذ لا تضمن الحد الأدنى من الكرامة البشرية وهذا يرفع من نسب النزوح والفقر والجريمة، حيث خاض العمال المطرودون نضالات من أجل حقهم في العمل وقد نذكر عمال ضيعة توسالكو بالقيروان، ضيعة المصير2، سليانة كذلك بالدهماني...

معظم هذه الأراضي تم تمريرها لمستثمرين خواص3 مقربين من السلطة الحاكمة منذ بداية التسعينيات، في سياق تفكيك بقايا التجربة التعاضدية وتدعيم برنامج الخوصصة الاقتصادية. وقد كان لهذه السياسة انعكاسات اجتماعية وخيمة على حياة صغار الفلاحين والعمال الفلاحيين، ساهمت الثورة في إبرازها إلى العلن، لتنتظم في شكل حركات احتجاجية مُطالبة بسحب الأراضي من المستثمرين.

لا يعطي المستثمرون الفلاحيون أية أهمية للمسألة الأيكولوجية ولا يهتمون بالمساواة بين الجنسين في الأجر. لذا نطرح حلًّا جذريًّا، الهدف منه الحد من العمالة الهشة وتمكين المنتجين الحقيقيين للغذاء من أرض يفلحونها بصفتهم مزارعين لا عمالًا. يمثل النفاذ إلى الأرض محور نضال وطني في أغلب جهات البلاد التي تحتوي على أراضٍ فلاحية دولية. كما تنص تقارير محكمة المحاسبات على عدم احترام المستثمرين (مقاولين فلاحيين) لكراسات الشروط التي حصلوا بموجب الالتزام بها على حق استغلال ضياع دولية حيث لم تحترم 53% من الشركات الناشطة التزاماتها التعاقديّة والإنمائيّة4. إنتاج الغذاء هو المحور المفصلي الناظم لمحاور نضالية أخرى في ظل أزمة وطنية من أهم سماتها العجز عن توفير الحبوب التي تمثل أساس الغذاء لدى التونسي، بعد فشل المنظومات المعمول بها على توفير الحد الأدنى من الحاجة إلى الحبوب. قد يدفع حل مشكلات النفاذ إلى الأرض إلى خلق إمكانيات أفضل تضمن توزيعًا أكثر عدلًا للثروة والسيادة الزراعية والغذائية والمساواة في حق النفاذ إلى وسائل الإنتاج والمعرفة واحترام منظومات البيئة والخصوصيات المحلية.

## خبرات تاريخية أو دولية في التعامل مع هذه القضية؟

إن تجربة جمنة5 ليست بمعزل عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي البائس لمنطقة الجنوب الغربي التونسي الذي رسخته سياسات دولة ما بعد الاستقلال وخياراتها التنموية6. في ظلّ هذا الوضع ومع غياب الدولة، وعقم برامج الحكومات المتعاقبة، نهضت جمعية حماية واحة جمنة بأعباء تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي في البلدة عبر مواردها الذاتية المتمثّلة في هنشير المعمّر/ستيل بعد استعادته في جانفي 2011. خلال السنة الأولى لبداية التجربة، لم تكن جمعية حماية واحات جمنة تمتلك الموارد المالية الذاتيّة لتمويل الإنتاج، لذلك تمّ الالتجاء إلى الاقتراض من الجمعيات المائيّة وتاجريْ تمور بقيمة ناهزت 142 ألف دينار. كما تمّ تنظيم حملة تبرّع بين أهالي جمنة كانت حصيلتها ما يقارب 34 ألف دينار.

2. المؤسّسات الاستثمارية الخاصّة التي يُراد من خلالها إحياء الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة، التي لم يقع إبراز طاقاتها الإنتاجية.

وقد وُجّهت هذه المبالغ لاستصلاح الأرض وإعادة تهيئة قنوات الريّ وشراء المعدّات والتجهيزات اللازمة. أما عائدات سنتي 2011 و2012 فقد غطّت بالكاد مصاريف الإنتاج وتسديد ديون الجمعية. سنة 2014، مثّلت نقطة الانطلاق الحقيقية لنجاحات تجربة جمنة. حيث ارتفعت العائدات بشكل كبير لتستقر منذ ذلك التاريخ عند معدّل 1.6 مليون دينار حتى خريف سنة 2019. هذه المداخيل تمّ استغلالها بالكامل بعد طرح المصاريف وأجور العمال -الذين ارتفع عددهم من 40 عاملًا سنة 2011 إلى 152 عاملًا قارًّا سنة -2019 لتنمية الجهة وسدّ الفراغ الذي خلفه تقاعس الدولة وتخليها عن دورها في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحيّة وحتّى الرياضيّة بقيمة إجمالية تجاوزت 1.726 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2015 و2018. فقد بلغت قيمة مبالغ الدعم لصالح الجمعيات في المجال الاجتماعي أكثر من 119 ألف دينار، بينما ناهزت في المجال الرياضي 554 ألف دينار عبر دعم جمعية الفروسية وألعاب القوى في جمنة وقبلي ونادي الرماية ودار الشباب. أما على الصعيد التربوي، فقد بلغت المبالغ المرصودة لتحسين المنشآت التعليمية كالمعهد الثانوي والمدرسة الابتدائية والإدارة الجهوية للتعليم ومركز التكوين الفلاحي ومركز القاصرين ذهنيًّا ما يفوق 321 ألف دينار. كما بلغ إجمالي المبالغ الموجّهة لدعم القطاع الصحيّ 109.5 ألف دينار، صُرفت لتحسين المستوصف واقتناء سيارة إسعاف والتبرّع بـ10 آلاف دينار لاقتناء آلة للكشف عن سرطان الثدي.

جمنة فكرة ملهمة وحجر الأساس في تمكين المزارعين من إدارة الأرض بشكل تعاوني. قد يختلف الشكل القانوني المطروح عن الجمعية إلا أن روح الفكرة هي أساس المنطلق.

## آليات تنفيذ هذه الإستراتيجيات

لا يهدف هذا الطرح إلى مزيد من تفكيك المستغلات الفلاحية لذا ندعو إلى استغلال جماعي في إطار تعاونيات للإنتاج الفلاحي أساسها قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي المصادق عليه منذ 2019، ونوصي بالآتي:

1. جرد كافة الأراضي الفلاحية الدولية.
2. جرد الفلاحين دون أرض (من خلال تتبع خطوط التشغيل الموسمية في قطاع الفلاحة) فالفلاحون دون أرض هم من الأساس عمال وعاملات فلاحيون.
3. إعداد برنامج وطني للإصلاح الزراعي، إضافة إلى سن تشريعات تسهل المسألة.
4. تحديد احتياجات السكان من المواد الفلاحية بقصد بناء سيادة غذائية تخفض من استنزاف العملة الصعبة في توريد المواد الغذائية.
5. رصد برامج دعم ومتابعة خاصة بالمستغلين الجدد إضافة إلى تمكين كل الفلاحين من برنامج دعم مدروس.
6. ضمان قبول المواد المنتجة واعتمادها في تعديل السوق.
7. إرساء لجان دعم ومرافقة لتنفيذ البرنامج.

## أهمية تمكين الفلاحين دون أرض من حقهم في النفاذ إلى الأراضي الفلاحية الدولية:

- السياسة الزراعية تكمن في تثبيت المواد الأساسية التي يجب الالتزام بها في عمليات الإنتاج.
- التـزام الفلاحيـن دون أرض بتنفيـذ البرامـج التـي تقرهـا وزارة الفلاحـة بشـكل تشـاركي معهـم وبالشـراكة مـع منظمـات المجتمـع المدنـي الناشـطة فـي المجـال مـن أجـل رفـع الإنتـاج الفلاحـي وبالتالـي الدفـع نحـو السـيادة علـى الغـذاء.
- خلـق سـوق عمـل بالجهـات، أمـا مـن وجهـة نظـر قانونيـة فسـن نصـوص تضمـن حقـوق المسـتفيدين وتلزمهـم بتنفيـذ البرامـج عـن طريـق لجـان المتابعـة التـي تنجز عمـلًا مزدوجًـا (تتكـون من المسـتفيدين ومؤسسـات الدولـة وتنجـز عمـلًا مزدوجًـا رقابيًّـا للتغلـب علـى البيروقراطيـة المسـيطرة.
- مـن ثمـة توفيـر الدعـم المالـي ضـروري مـن أجـل تمكيـن المسـتفيدين مـن الانطـلاق فـي الإنتـاج لأن الأرض لـن تعطـي نتائـج منـذ اليـوم الأول.

كل هـذا مـن أجـل فلاحـة سـيادية تحقـق الاكتفـاء الذاتـي وتحمـي منظومـات الإنتـاج المحليـة المتوافقـة مـع المعطيـات الطبيعيـة واحتياجـات مجتمعنـا.

# المصادر


1. محكمة المحاسبات، اسم/عنوان الأراضي الفلاحية المهيكلة، موقع محكمة المحسبات، 2018، https://bit.ly/3sohgG0
2. وسيم العبيدي، الأراضي الفلاحية الدولية: قاطرة تنمية معطوبة لصالح ديناميّات النهب والاستلاب، المفكرة القانونية، 2022، https://bit.ly/3L55GGj
3. ياسين النابلي، ملف الأراضي الدّولية: الدولة تمنح الأرض لمن ينهبها، نواة، 2016، https://bit.ly/3sAtN9A
4. وسيم العبيدي، الأراضي الفلاحية الدولية: قاطرة تنمية معطوبة لصالح ديناميّات النهب والاستلاب، المفكرة القانونية، 2022، https://bit.ly/3L55GGj
5. محكمة المحاسبات، ديوان الأراضي الدولية، موقع محكمة المحاسبات، 2006، https://bit.ly/3PftPeP
6. محمد سميح الباجي، تجربة جمنة: مسيرة قرن من أجل استرداد الأرض،2020، https://bit.ly/3OUjpku